المستخلص

تبني السياسات العامة على ما يستهدف المجتمع تحقيقه من أهداف، وما يعانيه من مشاكل وأزمات تستلزم حلولا مما يقع ضمن حدود قدرات النظام وطبيعة عمله، وتحتاج بلورة مسودة السياسات العامة إلى صياغة قواعد ونظم إدارية تقوم على مبادئ مناسبة للتطبيق، ووضع لوائح تساعد حلقة الرسم على تجاوز العراقيل بعد تشخيص وتعريف المشاكل التي هي العنصر الأكثر أهمية في ذلك، فإذا كان تعريف المشكلة خاطئا فسيؤدي إلى استنتاجات وخيارات خاطئة ومن ثم سياسات خاطئة، حيث يقوم واضع مسودة السياسات أيضا بتحليل كل خيار وتحديد السياسات الأفضل لتنفيذه بعملية معقدة تتسم بتنوع مكوناتها التي يكون لكل منها إسهامه المختلفة التي تقرر الخطوط الأساسية للفعل وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها إلى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنة وباستعمال أساليب تتناسب مع المشكلة المراد حلها.

وتبدأ عملية رسم السياسات من إدراك وجود أهداف أو مشكلة أو مجموعة مشكلات، وهذه الأهداف والمشكلات، يمكن أن تكون سياسية أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية أو عقائدية أو خليط من مختلف الأنواع، لذلك تعد عملية رسم السياسات العامة عملية ديناميكية متشعبة معقدة تصدر عنها قرارات توجه عمل الحكومة وأجهزتها المتنوعة .وتعد مرحلة الاتفاق على تحديد الأهداف وتعريف المشكلات والبدائل المناسبة لها وأسس المفاضلة بينها ,مرحلة محورية في العملية السياسية التي تمارسها الحكومة لاختيار البديل الذي يتم إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على إجراء مناسب لتحقيق الهدف أو حل المشكلة استنادا إلى قدرة الأنظمة السياسية والحكومات على التعامل مع القضايا وفقا للمتطلبات الدستورية والتأني والقواعد والالتزام والخطوات البيروقراطية للأجهزة الإدارية والاعتبارات السياسية وفقا لقاعدة التوازن بين القدرات والأدوار

وتمثل السياسات العامة مجموعة الخطط التي يرسمها العقل البشري من اجل تحقيق هدف أو حل مشكلة، تمس عامة المجتمع، وتمر هذه الخطط بعدة مراحل سميت بمراحل صنع السياسات العامة، وبقدر تعلق الأمر بالسياسات العامة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، فالمشكلة الاقتصادية هي المشكلة التي تحدث في اقتصاد أي بلد، وتحتاج إلى سياسة حكومية عامة لمعالجتها، ولا تكون هذه السياسة العامة مقتصرة على جهة معينة أو مسمى دون آخر، ويشترك في تنفيذها كثير من المؤسسات والهيئات الحكومية أساسا، فضلا عن غير الحكومية.

لقد عانى العراق من كثير من المشاكل الاقتصادية بعضها يتعلق بالاستثمار وبعضها يتعلق بالقطاع الخاص وأخرى تتعلق بالزراعة والصناعة، ويمتد تاريخ بعض هذه المشاكل إلى ما قبل عام 2003، بينما ظهر بعضها الآخر بعد عام2003 ، ويرجع سبب كثير منها إلى سياسات خاطئة قامت بها الحكومات المتعاقبة .ولم تكن نتائج السياسات العامة التي رسمتها ونفذتها الجهات الحكومية بالمستوى المطلوب، لاسيما وان هذه الجهات كانت تعمل على أساس السعي لتحقيق المصالح المتبادلة، والمنافع الشخصية، على الرغم من وجود بعض المبادرات التي يتعلق بعضها بوجود خطط متوسطة الأمد لحل بعض المشاكل الاقتصادية .ويمكن في ضوء ذلك القول إن دور السياسات العامة في حل المشكلات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 لم يرتق إلى المستوى المطلوب، لأن الحكومات العراقية في المراحل المتعاقبة بعد عام 2005 , عصفت بها الكثير من المشكلات التي تمثلت في التظاهرات، وتغيير حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، فضلا عن عدم إقرار ميزانية عام 2022، مما شكل عوائق أمام قدرة السياسات العامة على حل المشكلات الاقتصادية.